جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

محاضرات في مقياس قانون البيئة والتنمية المستدامة

السنة الثالثة ليسانس
تخصص قانون عام

إعداد الأستاذ الدكتور: عباس عبد القادر

السنة الدراسية: 2023-2024

المحور الأول: البيئة والتلوث

البيئة، مصطلح كثير التداول في الآونة الأخيرة، وعلى عدة أصعدة:إعلاميون قانونيون رجال سياسة، ورجال العلوم المختلفة، كل واحد منهم يُدلي بدلوه حول الأهمية التي تمثلها – البيئة– لحياة الإنسان، وكلٌ منهم يتناول الأخطار التي تتهدد البيئة وخاصة – التلوث– .

البيئة هي موضوع للحماية القانونية على الصعيدين الدولي والوطني، وتمّ تسخير إمكانات ضخمة ووضع ترسانة من القوانين لنفس الغرض. وأهم خطر تتعرض له هو التلوث، وكل مقاربة جادة لموضوع البيئة، تتطلب تحديد المعنى الحقيقي لهذا المصطلح، ويتم ذلك من خلال تحديد المعنى اللغوي ثم المعنى الاصطلاحي ويأتي تباعا لذلك التعريف القانوني للبيئة على المستـــوى الدولـــي وعلى المستوى الوطني، ثم نتطرق إلى التلوث كخطر يتهدد حياة الإنسان بطريقة مباشـــرة وغير مباشرة، فنتعرّف على أنواعه ونطاقه من حيـــث الزمـــان والمكـــان والأشخاص.

الوحدة التعليمية الأولى

التعريف بالبيئة وبيان عناصرها

الملخص:

لا تكاد تخلو الساحة الإعلامية الدولية والوطنية من أنباء متعلقة بأخطار جمة تهدد البشرية جمعـــاء (أوبئة، أعاصير، فيضانات، براكين ....الخ) ويكثر الكلام عن البيئة التي يجب أن تحضي باهتمام أكبر لأن وجود الإنسان أصبح مهددا، والبيئة لم تعد ذلك الوعاء اللامتناهي الذي يستوعب كل شيء، ودقّ العلماء والباحثون في شتى المجالات ناقوس الخطر وضرورة تكاتف الجهود من أجل إنقاذ البيئة .

الكلمات المفتاحية:

البيئة، التنوع البيولوجي، الماء، التربة، الهواء، الإنسان

الأهداف التعليمية:

في نهاية هذه الوحدة التعليمية يتحصل الطالب على الكفاءات الآتية:

- يستطيع تعريف البيئة من مختلف الجوانب: اللغوية والاصطلاحية والقانونية.
- يلم بمكونات البيئة الطبيعية والاصطناعية.
- المفاهيم المقاربة للبيئة.

المحاضرة الأولى: تعريف البيـــئة

قيل في البيئة العديد من المفاهيم التي تختلف باختلاف الرؤيا أو الزاوية التي ينظر الباحث من خلالها. فما هو المقصود بالبيئة لغة واصطلاحا وما هي هذه المفاهيم المقاربة ؟

أولا: التعريف اللغوي

إنّ كلمة بيئة، كلمة مشتقة من الفعل " بوأ "، وتأتي في اللغة بعدة معاني:

1/-المنزل أو الموضع فيقال تبوأت منزلا أي نزلت منزلا وبوّأ له منزلا: هيأه له ومكّن له فيه[1] ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَتَبَوَّأُ مِنۡهَا حَيۡثُ يَشَآءُۚ نُصِيبُ بِرَحۡمَتِنَا مَن نَّشَآءُۖ وَلَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾.[2]

وقوله تعالى ﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ عَادٖ وَبَوَّأَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورٗا وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗاۖ فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾.[3]

2/- الرجوع: قوله تعالى ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.[4]

3/-الاعتراف: يقال باء بحقه أي اعترف به[5] .

([1]) - ابن منظور، لسان العرب، ج1، دار إحياء التراث العربي، القاهرة ،1990 ص30.
([2]) - سورة يوسف(12)، الآية: 56 .
([3]) - سورة الأعراف(07)، الآية: 74.
([4]) - سورة المائدة(05)، الآية: (29).
([5]) - ابن منظور، مرجع سابق، ص531

4/-الزواج: الحديث النبوي الشريف:"يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج".[1]

5/-التساوي والتكافؤ:يقال باء دمه بدمه[2].

وعند تفحص هذه المعاني، فإنّ المعنى الأول هو الذي يتفق مع موضوعنا وهو أشهر المعاني حيث أنّ البيئة، هي المنزل أو الموضع الذي يحيط بالفرد أو المجتمع:فيقال بيئة طبيعية وبيئة اجتماعية وبيئة سياسية. أمّا البيئة كمصطلح جديد وبالنظرة العلمية الحديثة، فهو يعني الإحاطة والإكتناف المأخوذ من المصطلح الانجليزي "Environment"والذي اخذ طريقه لأول مرة إلى القاموس الفرنسي(Le Petit Larousse)عام 1972م وفق تعريف مفاده:**البيئة تعني مجموع العوامل الطبيعية، الاصطناعية، التي تحدد حياة الإنسان.**

ثانيا: المفهوم الفني والقانوني

إنّ البيئة هي القيمة التي يحميها القانون، لهذا يتوجب تحديد مضمون مفهوم البيئة تحديدا دقيقا يكون هو المقصود الذي يمنحه القانون حمايته، وهو سبب وجود القاعدة

القانونية، وسر تطورها ومكمن أهميتها [3] ورغم نسبية المفهوم، لأنّه متغير بتغير الزاوية التي ينظر منها إليه، فرؤية عالم الاجتماع للبيئة ليست كرؤية رجل القانون وهكذا.

أ – المفهوم الفني:

إنّ المفهوم الفني للبيئة هو ذلك المفهوم الذي تحدده العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعيـــة الأخـــرى، غير القانون، كعلم السياسة وعلم الاقتصاد وعلم الجغرافيا....الخ.

إنّ البيئة وفقا لهذا المفهوم تتكون من مجموع العوامل الطبيعية، والعوامل الناشئة عن الأنشطة البشرية، التي تؤثر على التوازن البيئي، ومن ثم تشكل الظروف المؤثرة في حياة الإنسان، وتطور المجتمع وهي ذات مضمون مركب، حيث هناك : البيئة

([1]) - البخاري، صحيح البخاري، باب الترغيب في النكاح، رقم الحديث 4778، ج5، ص1950.

([2]) - ابن منظور، مرجع سابق، ص532.

([3]) - مصطفى سلامة حسين ومدوس فلاح الرشيدي، القانون الدولي للبيئة، القاهرة، المكتبة المركزية، 2007، ص211.

الطبيعية : بمكوناتها المختلفة من ماء، وهـــواء، وإنســـان وباقي الكائنات الحية (حيوانية ونباتية).

- البيئة الوضعية (الاصطناعية):التي تتمثل في ما أوجده الإنسان مثل المصانع، المدن...الخ.
- البيئة الاجتماعية: هي مجموع الثقافات، والعادات، والتقاليد المتوارثة، والتاريخ .
- البيئة السياسية : تشمل نظم الحكم القائمة، وممارستها والعناصر المكونة لها من سلطات.
- البيئة التكنولوجية : تشتمل على أنظمة متعددة، وخاصة تلك التي يحورها الإنسان، كما في الهندسة الوراثية، والأنظمة الزراعية، أو التي يصنعها الإنسان مباشرة(أنظمة المواصلات).

ب – المفهوم القانوني:

إنّ قواعد القانون الدولي للبيئة، والمستمدة أساسا من الاتفاقيات الدولية، والعرف الدولي والمبادئ العامة للقانون، والمصادر الاحتياطية الأخرى لم تُعَرّف البيئة وإنما تركت ذلك للتشريعات الوطنية تفاديا للتضييق من مفهوم البيئة، ورغم هذا إلا أنّ هناك إشارات كثيرة لمفهوم البيئة فاللجنة الدولية للبيئة والتنمية، اعتنقت الرأي الذي يقضي بأن: البيئة هي المكان الذي نعيش فيه جميعا أمّا الاتفاق الدولي، بشأن المحافظة على الحياة البحرية القطبية، عام 1980، فعرّف النظام البيئي بأنّه: "مجموعة علاقات المصادر الطبيعية البحرية الحية مع بعضها البعض، وعلاقاتها مع بيئتها المادية " أمّا رجال الفقه، فإنهم يذهبون إلى حد القول بأنّ اصطلاح (البيئة) لا يوجد أحد لا يعرفه من ناحية ومن ناحية أخرى ليس من السهولة، إعطاء تعريف محدد له ومنهم من حاول تعريفها باعتبارها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان فيتأثر به ويؤثر فيه بكل ما يضمه هذا المجال من عناصر ومعطيات سواء كانت طبيعية أو بشرية.

التشريعات الوطنية:

لقد عرّف المشرع الجزائري البيئة " تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنباتات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر الطبيعية "[1]أمّا المشرع المصري فإنه عرّف البيئة بأنها "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما تحتويه من مواد، وما يحيط بها من هواء، ماء تربة، وما يقيمه الإنسان من منشآت "[2]، وعرّف المشرع السوري البيئة في المرسوم التشريعي رقم(16) لعام (1994)في المادة الأولى منه بأنها: "الوسط الذي يعيش فيه الإنسان والأحياء الأخرى، ويستمدون منه إيــرادهم المادي وغير المادي، ويؤدون فيه نشاطهم." [3]. وعرّفها القانون اللبناني بأنها:

المحيط الطبيعي (أي الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي والاجتماعي) الذي تعيش فيه الكائنات الحية كافة ونظم التفاعل داخل المحيط وداخل الكائنات وبين المحيط والكائنات. "[3]في التشريع الكويتي، نجد أنّ البيئة هي: " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية من إنسان وحيوان نبات، وكل ما يحيط بها من هواء، ماء، تربة، وما تحتويه من مواد صلبة أو سائلة أو غازية، أو إشعاعات والمنشآت الثابتة والمتحركة التي يقيمها الإنسان "[4].وعرّف القانون التونسي رقم(91) لعام1998) البيئة في المادة الثانية منه بأنها: "العالم المادي بما فيه الأرض والهواء والبحر والمياه الجوفية والسطحية والأودية والبحيرات السائبة والسبخات وما يشابه ذلك، وكذلك المساحات الطبيعية والمناظر الطبيعية والمواقع المتميزة، ومختلف أصناف الحيوانات والنباتات وبصفة عامة كل ما يشمل التراث الوطني."[5]

جاء تعريف البيئة في القانون العراقي رقم(3)، لعام(1997) في المادة الثانية الفقرة الرابعــة بأنّها: " المحيط بجميع عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية."[6]

([1]) - راجع المادة (4) من القانون 03-10 بتاريخ 2003/07/19، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
([2]) - قانون رقم 04 بتاريخ 1994.02.02، الجريدة الرسمية رقم 5 بتاريخ 1994.02.03.
([3]) - قانون البيئة اللبناني رقم، (444)لعام، 2002.
([4]) - قانون البيئة اللبناني رقم، (444)لعام، 2002.
([5]) - قانون البيئة التونسي لعام1998.
([6]) - قانون حماية وتحسين البيئة العراقية رقم(3) لسنة 1997.

في التشريع الفرنسي تمّ تبني تعريف مصطلح البيئة لأول مرة في القانون الصادر بتاريخ 10جويلية 1976 المتعلق بحماية البيئة، فجاء في المادة الأولى منه:" البيئة مجموعة من العناصر هي:الطبيعة، الفصائل الحيوانية والنباتية، الهواء، الماء الأرض، الثروة المنجمية والظواهر الطبيعية المختلفة ".

نرى أنّ ما ورد للبيئة من تعار يف تتشابه في أغلبها لأنّ البيئة هي البيئة ذاتها والاختلاف ليس إلاّ في المتغيرات التي تحدث ومقدار التأثر بالتغيير الحاصل، فكل التعريفات السابقة ما زالت تتمحورُ حول الماء والهواء والتربة إضافة إلى الإنسان وما يحيط به، سواء بفعله أو بفعل الطبيعة.

على ضوء هذه التعاريف المختلفة يمكن اعتبار البيئة مجموعة من العناصر مقسمة إلى مجموعتين أساسيتين هما:

- **العناصر الطبيعية:** (ماء، هواء، تربة، معادن، كائنات حية) وهذه العناصر لا دخل للإنسان في وجودها.
- **العناصر المستحدثة:** ناتجة عن نشاط الإنسان في جميع المجالات.

المحاضرة الثانية: المفاهيم المقاربة

هناك العديد من المفاهيم، تستعمل، وكأنّها مرادفات لمصطلح"البيئة"، رغم أنّ معانيها الحقيقية التي وُضعت من أجلها، وإن كانت تدور في نفس مجال البيئة، إلاّ أنّها مختلفة تمام الاختلاف، إذا توخينا الدقة في استعمال المصطلحات، ومن هذه المفاهيم: إيكولوجيا، طبيعة، نظام بيئي، .....الخ.

فما معاني هذه الألفاظ، ووهي مجالات استخدامها؟

1- إيكولوجيا (علم التبيؤ)

إستخدم العالم البيولوجي الألماني"ارنست هايكل" عام 1866 كلمة "Okologie"

ليشير بها إلى علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية، وغير العضوية[1] ثم تمّ تعديل اللفظ إلى "ECOLOGIE"[2]والذي لم يعرف استخداما واسعا إلا في الثلاثينات من القرن الماضي، عند دراسة تأثير الظروف الفيزيائية على الكائنات الحية، في الوسط الذي تعيش فيه وفي السنوات الموالية عرفت" الايكولوجيا "توسعا وانتشارا كبيرين بسبب استعانتها بالاكتشافات العلمية في باقي العلوم الأخرى (جيولوجيا، بيولوجيا، اقتصاد ...الخ) وأصبحت الكلمة تعني "**العلم الذي يهتم بدراسة علاقة الكائن الحي ببيئته التي تشمل البيئة العضوية والبيئة الفيزيائية من جمادات محيطة، التي يؤثر فيها الكائن الحي ويتأثر بها.**".[3]

تنقسم الايكولوجيا بحسب مجال الدراسة إلى:

- ايكولوجيا النبات، الحيوان .....إذا كان الكائن الحي هو موضوع الدراسة
- ايكولوجيا اليابسة، الأنهار، البحار.....الخ إذا كانت البحار أو الأنهار، أو اليابسة هي موضوع الدراسة.

وجدير بالتذكير أنّ هناك ثلاثة قوانين طبيعية ثابتة، تعرف بالقوانين الايكولوجيا"**Ecological Rules**" هي:

أ – قانون الإعتماد المتبادل:

أبرز صورة لها هي السلسلة الغذائية، أين يتواجد المنتجون والمستهلكون بحيث أنّ عدد المنتجين أكثر بكثير من المستهلكين (فالنبات الأخضر هو المنتج الأساسي للغذاء) وقانون توازن العدد، يجعل النظام مستقرا، وكل إخلال بالتوازن العددي بين المنتجين والمستهلكين ينعكس سلبا على البيئة ككل.

ب – قانون ثبات النظم البيئية:

(1) - Petit Larousse , 2007.

(2) - يعتبر العالم هنري ثوروH.OTHOREAUX أول أبتدع كلمة ECOLOGIE عام 1858 ولم يستخدمها (أنظر ريكاردوس الهبر، بيئة الإنسان، اليونيسيف، بيروت،1982، ص38.

(3) - ريكاردوس الهبر، المرجع السابق، ص39.

يبرز في أنه كلما حدث تغير في مكون أو أكثر من مكونات النظام البيئي، فإنّه ينتقل من صورة اتزان إلى صورة أخرى، أي أنّ الاتزان في النظام البيئي ديناميكي مرن وليس ثابتا، إنما الثابت هو النظام البيئي نفسه.

ج – قانون محدودية موارد البيئة:

تصنف موارد البيئة تبعا لمدى استمرار توافرها إلى ثلاثة أصناف هي:

- الموارد البيئية الدائمة: هواء، ماء، طاقة شمسية.
- الموارد المتجددة: الكائنات الحية، التربة.
- الموارد غير المتجددة: النفط، الغاز، الفحم، المعادن.

2 – الطبيـــــعة: (La Nature)

إنّها الحقيقة الفيزيائية (المادية) الموجودة دون إرادة أو تدخل من الإنسان، فهي تشمل الحيوان والنبات والأرض والجبال وغيرها من الموجودات التي لا دخل للإنسان في إيجادها [1]أو تحويلها وهذا بخلاف البيئة التي تتكون من عناصر طبيعية وعناصر مستحدثة (أي بفعل الإنسان).

هناك علاقة وثيقة بين البيئة والطبيعة حيث أنّ المشاكل التي تواجهها الطبيعة تنعكس سلبا على البيئة من خلال استنزاف الموارد البيئية: مشكلة التصحر، مشكلة انقراض الكائنات الحيوانية والنباتية، اختلاف العناصر الطبيعية، تدهور السواحل...الخ .

أ/ مشكلة التصحر: عرّفته منظمة الثقافة والعلوم والتربية "اليونسكو" بأنه:" تحطيم القدرات البيولوجية للأرض والذي قد يؤدي في النهاية إلى ظهور ظروف قاحلة من شأنها أن تؤدي إلى الإتلاف الشامل للأنظمة البيئية من بينها فقدان الأراضي لخصوبتها والتدهور النوعي للغطاء النباتي وهجرة الحيوانات والطيور وتقليص عددها".[2]

([1]) - Naturalisme (philosophie). Microsoft® Encarta® 2009 [DVD]. Microsoft Corporation, 2008.

([2]) - ندوات مشروع الحزام الأخضر لدول شمال إفريقيا بعنوان وقف التصحر لدول الشمال الإفريقي، من إعداد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مراكش، المملكة المغربية، أيام دراسية دامت من 7 إلى 11 أكتوبر 1985، ص 49.

ب/ تدهور السواحل: تشهد السواحل وضعية مزرية، بسبب تراكم المواد السامة الملوثة الناتجة عن عمليات تفريغ الملوثات الصناعية والنفايات الحضرية ونهب الرمال.

ج/ خطر يهدد التنوع البيولوجي: يعرّف التنوع البيولوجي بأنه رصيد البيئة الطبيعية من الأنواع النباتية والحيوانية المرئية المتفاعلة مع بعضها البعض من ناحية ومع العناصر غير الحية من غذاء وكساء وراحة نفسية ومعرفة وثقافة وابتكار

3 – إطار المعيشة: (Cadre de vie)

مصطلح مرادف للبيئة في مفهومها المعماري، ويغطي مشتقات البيئة المادية في الوسط الحضـــري ووضعية البناءات الاجتماعية باعتبارها الفضاء اليومي الذي يخص السكان[1]، ومن جانب آخر فإنه الرابط بين المجال المبني للإنسان، والبيئة الفيزيائية والاجتماعية وعلى هذا فإن إطار الحياة يعني "الانتقال من المفهوم الكلي للبيئة إلى المفهوم الجزئي لها "[2]، وهذا بخلاف (البيئة الكلية)التي تعني الإنسانية قاطبة.

4 – **التـــــــراث: (Patrimoine):** يشير المصطلح إلى مجموع الأملاك المادية التي يحوزها شخص، أو أسرة أو مؤسسة، أو دولة في زمن معينوهذا المصطلح له دلالته بحسب صفة الذي يستخدمه(المفهوم الاقتصادي للتراث مغاير للمفهوم البيولوجي....الخ).

أمّا التراث العالمي فانه مجموع المعالم الطبيعية والثقافية التي تعطيها الإنسانية قيمة معينة وتخصص لها حماية خاصة, حيث تمّ الاعتراف بهذا المفهوم, من طرف المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحـــدة للتربيـــة والعلوم والثقافة المنعقد في (باريس)عام 1972, وهذا تجسيدا للقيمة العالمية الاستثنائية من وجهة النظر التاريخية والفنية والعلمية.

(1) - محمد عشاشي، البيئة كبعد في العلاقات الدولية ومكانتها لدى الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001، ص26.

(2) - سنوسي خنيش، القانون الدولي للبيئة، محاضرات مقدمة لطلبة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور- الجلفة- 2009، ص11.

5-نوعيـــــة الحيـــاة:

مصطلح رائج الاستعمال في العالم الغربي، ويعنـــي البحـــث عن الجودة وهذا بعد خيبـــة الأمل في الكمية " مستوى لمعيشة " ونوعية الحياة، وهو مفهوم مكمل للبيئة ومرتبـــط بإدارة الوقـــت والعلاقات الجماعية داخل المناطق الحضرية، والرياضة والسياحة، واحترام حقـــوق الإنســـان ومجتمعات الوفرة الاقتصادية[1].

6- النظـــام البيئـــي:أو النسق الايكولوجي (Ecosystème)

البيئة بمفهومها الفني:تتكون من عدد لا حصر له، من الأنظمة البيئية، التي تتدرج ضمن نظام بيئي شامل، يعمل على حفظ التوازن، بين الأنظمة الداخلة في نطاقه[2]، في حين أنّ النسق الايكولوجي هو وحدة وظيفية تضم المجموعة الحيوانية والنباتية (Biocénose) والمكان الذي تشغله هذه المجموعة (Biotope) وهناك تبادل تأثير بين المجموعتين لتشكيل نسق مستقر:النسق الايكولوجي الذي يشكل في مجموعه المحيط الحيوي[3].

7-المحيـــط الحيـــــوي:

إنّه الدائرة التي تتواجد فيها الحياة، أو أنّه ذلك الغلاف المحيط بالأرض والذي تسكنه الكائنات الحية، والصفة المميزة له هي إمكانية اعتباره جزءا من اليابسة تشغله المحولات: التي تحول الأشعة الشمسية (أو الكونية) إلى طاقة فعالة على الأرض مثل الطاقة الكهربائية والطاقة الكيمائية والطاقة الحرارية ...الخ.

الوحدة التعليمية الثانية: مـــاهيـــة التلـــوث

الملخص:

شكّلت البيئة، ولازالت تشكل المجال الحيوي للإنسان، فمنها يستمد مأكله ومشربه ولباســـه. ولئن كانت هذه العلاقة لم تثر أي مشاكل في الأزمنة الغابرة بالنظـــر لبساطـــة الحاجيات البشرية كما وكيفا، إلاّ أنّ العصر الحديث شهد تحولا هائلا، خاصة منذ الثورة الصناعية، حيث ازدادت الاحتياجات وتنوعت وصاحب هذا، تطـــور علمـــي وتكنولوجي، الأمر الذي جعل العلاقة القديمة مع البيئة تتغير وتفرز

(1) - سنوسي خنيش، مرجع سابق، ص.11.
(2) - مصطفى سلامة حسين ومدوس فلاح الرشيدي، مرجع سابق، ص 216.
(3) - Ecosystème. Microsoft® Encarta® 2009 [DVD].

معطيات جديدة لم يكن الإنسان يتوقعها، أو يعتقد أنّها ستهدد وجوده على سطح الأرض: ظاهرة الاحتباس الحراري، والتغيرات المناخية، واستنزاف طبقة الأوزون، والظواهر الأخرى كنفوق الأسماك والكائنات الحية، وتدهور الغلاف النباتي، واتساع رقعة التصحر، وازدياد نسبة الملوحة والأمطار الحمضية، وارتفاع نسب الملوثات في الأنهـــار والبحار والمحيطات وغيرها من المظاهر التي لم يألفها الإنسان من قبل .

يتمثّل المساس بالبيئة في ثلاث صور هي:

- **الانفجار السكاني**
- **استنزاف موارد البيئة**
- **التلوث (مادي ومعنوي)**

يعد التلوث من أكثر صور المساس بالبيئة خطورة وانتشارا (عابر للحدود) وهذا بخلاف الأخطار الأخرى.

الكلمات المفتاحية:

مشكلات البيئة، التدهور البيئي، تلوث الماء، تلوث التربة، تلوث الهواء.

الأهداف التعليمية:

في نهاية هذه الوحدة التعليمية يتحصل الطالب على الكفاءات الآتية:

- يستطيع تعريف التلوث من مختلف الجوانب: اللغوية والاصطلاحية والقانونية.
- يلم مشكلات البيئة الطبيعية والاصطناعية.
- مشكلة استنزاف الموارد البيئية بمختلف أنواعها.

المحاضرة الثالثة: مفهـــوم التلـــوث

1. المفهوم اللغوي:

التلوث لغة يعني :التلطيخ، يقال تلوّث الطين بالتين ولوّث ثيابه بالطين أي لطّخها[1] كما يعني خلط الشيء بما هو خارج عنه، كأن نقول لوّث الشيء بالشيء:خلطه به ومرّسه، ولوّث الماء :كدّره، وتلوّث الماء أو الهواء ونحوه :أي خالطته مواد غريبة ضارة[2].

([1]) - ابن منظور، مرجع سابق. ص32.

([2]) - المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1993، ص567.

أما في اللغة الفرنسية (أو الانجليزية) فإن الكلمة:Pollution من أصل لاتيني Pollutio و تعني :تلطيخ أو إفساد، والكلمة كانت مستعملة من طرف رجال الدين(تعني التدنيس) ولم يتم تداولها في مجالات أخرى إلا ابتداءا من منتصف القرن المنصرم في المجال الطبي دون سواء ومع مرور الزمن أصبحت متداولة بصورة جديدة وأصبحت تعني: إفساد وسط طبيعي بسبب المواد الكيميائية فضلات المصانع والمنازل[1]. أو :كل إجراء يغير من الهواء والماء والتربة ويؤثر على صلاحيتهم للاستخدام الآدمي.

2. المفهوم الاصطلاحي:

يتغير تعريف التلوث بين الباحثين والمتخصصين في مجال العلوم البيئية من جهة، وغيرهم من العلماء والباحثين في المجالات الأخرى من جهة ثانية، فنجد :

1. علماء الاقتصاد يعرفون التلوث بأنه خارجيات سلبية Négative Externality أو تكاليف خارجية External Coast لعمليات الإنتاج[2].
2. علماء التخطيط والعمران يعرفون التلوث بأنه تراكم عناصر ضارة وغير مرغوب فيها في مناطق التجمع العمراني بما من شأنه إلحاق الضرر بالمصلحة الفردية والجماعية[3].

أمّا عند فقهاء القانون الدولي البيئي، فإنه تم تعريف التلوث إما بصورة جزئية كالتلوث البحري والتلوث البري، والتلوث الجوي، أو بصورة كلية، كتلوث البيئة بشكل عام.

كان تعريف التلوث البحري هو الأسبق، وهذا بسبب أن البيئة البحرية هي التي انصبت عليها جهود المكافحة الأولى للتلوث على مستوى واسع، فعرف التلوث البحري بأنّه:

"نشاط إنساني يغير من البيئة والحياة البحرية ونباتاتها، ومصائدها، والصحة العامة، كما يؤثر في المنافع البحرية، ولذلك فهو يشمل الآثار الناتجة عن تنمية

---

(1) - Le Petit Larousse, 2007.

(2) - فتحية محمد إبراهيم و مصطفى حمدي الشنواني، فاصل الثقافة و البيئة ، مدخل إلى دراسة الانثروبولوجيا الايكولوجية، الرياض دار المريخ، 1988، ص116.

(3) - فتحية محمد إبراهيم، نفس المرجع، ص117.

السواحل، والشواطئ، واستغلال مصادر البترول، والغاز واستخراج الحصى وكذلك أنشطة أخرى، مثل التخلص من الصرف الصحي والمخلفات الصناعية ونفايات البترول، وكذلك التخلص من النفايات المشعة. "[1].

أما تلوث البيئة الهوائية، فيتمثل في زيادة نسبة النيتروجين أو غاز الفحم عن المعدلات العادية، ومن الفقهاء من يرى أن التلوث الكيميائي للبيئة الهوائية يقع نتيجة إدخال مادة، كيميائية أو غير كيميائية، عضوية أو غير عضوية، غازية، صلبة أو سائلة والتي تؤدي إلى اختلال التوازن في نسب الغازات المكونة للبيئة الهوائية، وبالتالي إلحاق الضرر مباشرة أو غير مباشرة بالإنسان والكائنات الحية الأخرى، وغير الحية والتي يشتمل عليها النظام البيئي.

يؤخذ على هذا التعريف، أنه لم يشر إلى من قام بالنشاط الضار، أي (النشاط البشري)مما دفع بجانب آخر من الفقهاء إلى اعتبار التلوث الهوائي أنه :"إضافة الإنسان لمواد أو أشكال للطاقة إلى البيئة بكمية يمكن أن تؤدي إلى إحداث نتائج ضارة ينجم عنها إلحاق الأذى بالموارد الحية، أو بصحة الإنسان أو تعيق بعض أوجه النشاط الاقتصادي .....أو تؤثر على الهواء، أو الأمطار، أو الضباب الطبيعي..."[2].

إنّ المتمعن في معنى التلوث من التعاريف السابقة، لا بد وأن يلاحظ أنّ التلوث يستوعب الكثير من المعاني، فهو قد يعني ظهور شيء ما في مكان غير مناسب، ولا يكون مرغوبا فيه في هذا المكان، بعكس لو وجد في مكان آخر وبشكل آخر، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فالكمية هي التي تحدد التلوث وليس دائما طبيعة الملوث طبقا للمقولة : "لا شيء سام، كل شيء سام، الكمية وحدها تحدد السمية."[3].

« **Tout est poison. rien n'est poison. seule la dose fait le poison.** »

([1]) - مصطفى سلامة حسين و مدوس فلاح الرشيدي، مرجع سابق، ص231.

([2]) - عبدا لوهاب محمد، المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة .(رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة)، 1994 ص58.

([3]) - Jean Paul Mandin, comprendre les enjeux de l'écologie, Paris, l'Etudiant, 2009, p348

3.المفهوم القانوني:

إذا كانت الاتفاقيات الدولية لم تتعرض لتعريف البيئة بشكل دقيق، وتركت ذلك للتشريعات الوطنية، فإنّها تناولت تعريف التلوث بشكل محدد، وسايرتها في ذلك باقي التشريعات الداخلية:

3. 1 المفهوم في الاتفاقيات الدولية:

تعرّضت جميع الاتفاقيات الدولية المختصة بمجال حماية البيئة لتحديد مفهوم التلوث، وفقا لموضوع الحماية :بيئة بحرية، أو برية، أو هوائية.

1. في مجال البيئة البحرية : تقضي المادة (1/2) من اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث بأنّه : "يقصد بالتلوث قيام الإنسان، سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، بإدخال أي مواد، أو صنوف من الطاقة إلى البيئة البحرية، مما قد يسبب آثارا مؤذية، كإلحاق الضرر بالمواد الحية، أو أن تكون مصادر خطر على الصحة وإفساد لنوعية مياه البحر المستخدمة، وإنقاصا لمدى التمتع" وعلى نفس النسق سارت العديد من الاتفاقيات الدولية، منها:- المادة الأولى من اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث، عام 1978 واتفاقية الأمم المتحدة عام 1982 بشأن قانون البحار، الفقرة الرابعة من البند الأول من المادة الأولى، وكذلك ما نصت عليه المادة الأولى من الاتفاقية الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، عام 1982[1].
2. في مجال البيئة الجوية:إنّ العلاقة الوثيقة بين البيئة البرية والبيئة البحرية والبيئة الجوية يجعل تعريف التلوث (الخطر المشترك) لا يختلف كثيرا. فقد قضت المادة الأولى فقرة(أ) من اتفاقية جنيف لعام 1979 بشأن تلوث الهواء بعيد المدى، عبر الحـــدود، بأنّ : "تعبير تلوث الجو، أو الهواء، يعني إدخال الإنسان مباشرة أو بطريق غير مباشر، لمواد، أو طاقة في الجو، أو في الهواء، يكون له مفعـــول ضـــار، على نحو يعرض للخطر، صحة الإنسان، ويلحق الضرر بالمواد الحيوية والنظم البيئية، ويتلف الأموال المادية، ويضر بقيم التمتع بالبيئة والاستخدامات

(1) - نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أنّه"يقصد بالتلوث : قيام الإنسان سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدخال أي مواد أو شكل من أشكال الطاقة إلى البيئة البحرية تترتب عليها آثارا ضارة بالمواد الحية، و تهديد صحة الإنسان و تعوق الأنشطة البحرية بما في ذلك صيد الأسماك، إفساد صلاحية مياه البحر الأحمر للاستخدام و الحد من قيام المرافق الترفيهية للمزيد أنظر: احمد إسماعيل الابياري البحار الإقليمية، نطاق الحماية القانونية لبيئة البحر الأحمر و خليج عدن، 1994.

الأخرى المشروعة للبيئة " وهذه الاتفاقية تركز أيضا على الأعمال المباشرة للإنسان والتي تسبب ضررا للبيئة، مثلها مثل باقي التعاريف السابقة.

3. في مجال البيئة البرية:

أغلب اتفاقيات حماية البيئة البرية من التلوث، ابتداء باتفاقية الجزائر لعام 1968بشأن الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية، واتفاقية لندن لعام 1969بشأن حماية التراث الأثري، واتفاق باريس لعام1972 بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، وغيرها من الاتفاقيات، تعتبر تلوث البيئة البرية يتمثل في إدخال الإنسان مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، لمواد أو طاقة في البيئة البرية، وما فيها من تراث ثقافي وحضاري، وطبيعي، ينجم عنه ضرر ينال صحة الإنسان والنظام الحيوي والممتلكات المادية، مما يؤدي إلى إعاقة الاستخدامات المشروعة لعناصر هذه البيئة وتنميتها لمصلحة الإنسان.

2.3 **المفهوم في التشريعات الوطنية:**

إنّ حماية البيئة في التشريعات الوطنية، تعتبر تنفيذا لالتزام دولي، وهذا ما يفسر أخذها بالاتجاه العام في تعريف التلوث، مع الاحتفاظ ببعض التفاصيل المميزة لكل تشريع.فالجزائر مثلا حاولت استشفاف قوانينها الداخلية من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة وهذا ما تأكّد من خلال المادة (48) من قانون حماية البيئة "...مراعاة أحكام المعاهدات، والاتفاقات الدولية التي أقرتها الجزائر والمتعلقة بحماية البيئة. "[1].

المشرع الجزائري:

عرّفته المادة (32) من القانون (38) لسنة 1983 بما يلي:

" يقصد بتلوث المحيط الجوي، حسب مفهوم هذا القانون إفراز الغازات والدخان أو جسيمات صلبة أو سائلة أو سامة أو ذات الروائح في المحيط الجوي والتي من شأنها أن تزعج السكان وتعرض للضرر الصحة أو الأمن العام أو تضر بالنبات

(1) - أحمد أسكندري، أحكام حماية البيئة البحرية من التلوث في ضوء القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1995 ص309.

والإنتاج الفلاحـــي والمنتجات الفلاحية الغذائية وبالحفاظ على البنايات والآثار أو بطابع المواقع."[1].

أما المادة (8/4) من القانون قانون رقم: 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنه:" **كل تغيـير مباشر أو غير مباشـر للبيئـة، يتسبب فيـه كـل فعـل يحدث أو قـد يحـدث وضعيـة مضـرة بالصحـة وسلامـة الإنسـان والنبـات والحيـوان والهـواء والجـو والمـاء والأرض والممتلكات الجماعية والفرديـــة.**"[2].

المشرع المصري:

يعرّف التلوث بأنّه: " ... أي تغيير في خواص البيئة مما قد يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالكائنات الحية، أو المنشآت، أو يؤثـر علـى ممارسة الإنسان حياته الطبيعية. "[3].

المشرع العراقي:

" إنّه وجود أي من الملوثات المؤثرة في البيئة بكمية أو تركيز أو صفة غير طبيعية تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالإنسان أو الكائنات الحية الأخرى أو البيئة التي توجد فيها. "[4].

المشرع التونسي:

" التلوث هو إدخال أية مادة ملوثة في المحيط بصفة مباشرة أو غير مباشـرة سواء كانت بيولوجية أو كيميائية أو مادية."[5].

إنّ التشريعات السابقة لا تخالف المضمون الذي جاءت به الاتفاقيات الدولية وبناءا على ذلك يمكننا استخلاص أنّ التلوث يتمحور حول:

- تدخل الإنسان مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.
- تغير في خواص البيئة (أو مجموعة من عناصرها).

(1) - المادة(32) من القانون رقم(38) لسنة 1983.
(2) - ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية، العدد 43، يونيو 2003، ص10.
(3) - المادة الأولى من القانون رقم(4) لسنة 1994.
(4) - المادة الثانية من القانون العراقي رقم(3) المتعلق بحماية و تحسين البيئة لعام 1997.
(5) - المادة الثانية من القانون التونسي رقم (91)لسنة 1983.

- إضرار بالكائنات الحية والمنشآت.
- التأثير على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية.

المحور الثاني: التنمية المستدامة

الوحدة التعليمية الأولى

ماهية التنمية المستدامة

ملخص

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. وهي تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الاقتصادي، الذي يركز على النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة. البعد الاجتماعي، الذي يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. البعد البيئي، الذي يركز على حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: تنمية، مستدامة، بيئة.

الأهداف التعلمية:

- **الفهم: يفهم الطالب مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية).**
- **التطبيق: يستطيع الطالب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في حياته اليومية واتخاذ قرارات مستدامة.**
- التقييم :**يستطيع الطالب تقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة وتحديد مدى فعاليتها**

المحاضرة الخامسة مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـــ " عملية التنمية "، وتبرز أهمية

مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم[1].

أولا: المفهوم التقليدي للتنمية

لم يستعمل مصطلح التنمية إلا نادرا في الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية، وكان ينصرف للدلالة على التقدم المادي Material Progress، أو ما يعرف أيضا بالتقدم الاقتصادي economic progress

برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية .ولاحقاً تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية[2].

([1])- محمد نبيل جامع،التنمية في خدمة الأمن القومي،منشأة المعارف المصرية،2000، ص 49

([2])- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د محمود حسن حسني،دار المريخ،السعودية2006،ص 59.

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

أ. غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة؛

ب. نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات؛

ت. أن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجاً للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به[1] ."

يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ "النمو" من نما ينمو نماء، فإنه يعنى الزيادة ومنه ينمو نمواً. وإذا كان لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه.

وطبقاً لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعد مطابقاً للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس وفق رؤية أفراد المجتمع وثقافتهم ومصالحهم الوطنية بالضرورة.

(1)- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1997، ص 149.

ثانيا: المفهوم الحديث للتنمية

إن التنمية في مفهومها الحديث تتبلور في مفهوم التنمية البشرية التي وضعت الإنسان في موقع الصدارة، وفي بؤرة التركيز هدفاً نهائياً، ومساهماً فاعلاً – في جهود التنمية، ومن ثم استدعى الأمر تصحيحاً في النظرة إليه واعتباره مجرد رأس مال، أو مورداً بشرياً في عمليات الإنتاج، إلا أنه مع أهمية ذلك لا ينبغي أن يقتصر المنظور على دور الإنسان في جانب العرض وحده، إنما ينبغي أن تستقيم المعادلة، مركزة في نهاية المطاف على جانب الطلب، وعلى الوفاء باحتياجاته المتنوعة والمتعددة، وطموحاته الفردية والاجتماعية، وقيمه الروحية والإنسانية. فمعظم المفاهيم الاقتصادية قد أدت إلى الاهتمام بالوسيلة بالدرجة الأولى، وإحلال الغاية النهائية مرتبة تالية[1].

وكل هذا يعني أن التنمية البشرية إنما تستهدف توفير الشروط والظروف التي تمكن الإنسان – كل إنسان – من تحقيق إنسانيته – كل إنسانيته، وأن هذا التحقيق لذاتية الإنسان يشمل مختلف مقوماتها وخصائصها، وهو خط البداية في تصور مطالب الإنجاز الإنمائي، وهو كذلك خط النهاية في تقويم ذلك الإنجاز على آماده القريبة والمتوسطة والبعيدة.

ويتطلب تحقيق ذاتية الإنسان ومقومات إنسانيته، الإدراك لكينونته وصيرورته، وما يتطلبه ذلك من الوفاء باحتياجاته البيولوجية، والعقلية، والوجدانية، والاجتماعية والثقافية، والروحية. واعتبارها كلا متوحداً، لا يخضع للثنائيات، أو التجزئة، أو التفاضل... فالإنسان في كل الظروف – وفي الوقت نفسه – كائن بيولوجي وعقلاني متفرد واجتماعي، فاعل ومنفعل، ماض وحاضر ومستقبل، يسعى بقدميه من مناكب الأرض، ويمتد بناظريه وفؤاده إلى ملكوت السماء، معتزاً بعقيدته، ومحترماً لعقائد الآخرين. ومن ثم تتجمع مقاصد التنمية البشرية في جهد متصل لتنمية كل تلك القدرات والخصائص والطاقات إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه خلال مراحل نموه من الطفولة إلى الشباب، فالنضج، حتى الكهولة[2].

([1])-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، القاهرة، ص 11.

([2])- محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص 51.

يوضح التعريف الذي اعتمدته تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتبار التنمية البشرية عملية توسيع الخيارات أمام الناس، أي ما ينبغي أن يتاح لهم وما ينبغي أن تكون عليه أحوالهم، فضلاً عما ينبغي أن يفعلوه، ضماناً لتنامي معيشتهم.

يشير تقرير1900، إلى أن الخيارات أمام الإنسان بلا حدود من حيث المبدأ، لكن حدودها وسقوفها مرتبطة بالمحددات المجتمعية، اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وبما يتاح لتحقيقها من سلع وخدمات ومعرفة. ويؤكد التعريف على أن للتنمية البشرية جانبين أولهما: هو تشكيل القدرات البشرية وتنميتها، من خلال تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارة. أما الجانب الثاني: فيتصل بتوظيف القدرات المكتسبة في الإنتاج وفي المشاركة في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية، والاستمتاع بوقت الفراغ. وتتسع مجالات التنمية البشرية في التقارير اللاحقة، لشمل الاحتياجات المرتبطة بكرامة الإنسان، وحماية حقوقه، كحقه في التحرر والحرية، وحقه في الحركة والتنقل، وحقه القانوني، وحقوقه الشخصية، مما أدى إلى التفكير في إيجاد رقم قياسي لحرية البشر إلي جانب الرقم القياسي للتنمية البشرية، المكون من الدخل الفردي، وطول العمر ونسبة التعليم، وسنوات التمدرس.

المحاضرة السادسة: مفهوم التنمية المستدامة

لن يقتصر مفهوم التنمية المستدامة على تقديم تعريف لها، وإنما سنحاول أن نتطرق إلى متطلبات التنمية المستدامة وأهدافها. وهذا من خلال الفروع الآتية:

أولا: التعريف

يعود أصل الاستدامة إلى علم الايكولوجيا، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجيا.

مصطلح التنمية المستدامة مصطلح حديث، تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر

كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوعا من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين عرض مختلف التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة.

لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول ومتعدد المعاني، والمشكل ليس في غياب التعاريف، وإنما في تعددها واختلاف معانيها.

التنمية المستدامة: développement durable هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي sustainable development الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية (القابلة للإدامة) أو (الموصولة)، ولقد تم اختيار مصطلح (مستدامة) لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية.

كما يعرفها Edward barbier: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي.

إن التنمية المستدامة تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى.

ولقد توصل تقرير بروتلاند[*]عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالأتي "التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر".

يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل أو القدرة الاستيعابية البيئة المحيطة ، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

(*) نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج (رئيسة اللجنة)

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، فقد عرفتها على أنها: هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، و قد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد.

إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره.

و من هنا فالتنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد وتنتهي بالعالم مرورا بالمجتمع.

و الملاحظ أن البعض يتعامل مع التنمية المستدامة كاتجاه جديد، يتناسب واهتمامات النظام العالمي الجديد، و البعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، وربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة.

ونلاحظ إجمالا أن الإنسان هو محور جل التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم و الرفاه الاجتماعي ومحاربة البطالة، وهناك اعتراف اليوم بالتنمية البشرية على اعتبار أنها حجر أساسي للتنمية الاقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، و أن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية :

- ❖ التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد؛
- ❖ المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة؛
- ❖ السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

ثانيا: متطلبات التنمية المستدامة

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية:

- ❖ نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- ❖ نظام اقتصادي : يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
- ❖ نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- ❖ نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- ❖ نظام تكنولوجي: يمكن من البحث و إيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
- ❖ نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- ❖ نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي .
- ❖ نظام ثقافي : يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة والتنمية المستدامة خاصة.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى جملة من الأهداف جاءت من خلال النقاط التالية:

- ❖ آن التنمية المستدامة عملية واعية – معقدة – طويلة الأمد – شاملة– ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية –الاجتماعية – السياسية – الثقافية؛
- ❖ مهما كانت غاية الإنسان، إلا انه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها لذا فان هدفه يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البني التحتية والفوقية دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة.

- ❖ هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أحسن توظيف لها في جميع الميادين.
- ❖ نموذج يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

الوحدة التعلمية الثانية:

أبعاد وخصائص التنمية المستدامة

ملخص

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الإنسان الحالية والمستقبلية، وتوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحماية البيئية.

كلمات مفتاحية: أبعاد التنمية، خصائص التنمية، مميزات التنمية

الأهداف التعلمية:

- **معرفة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة**
- **معرفة خصائص التنمية المستدامة**

المحاضرة السابعة: أبعاد التنمية المستدامة

لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستمرار في اعتبار البيئة كتابع للاقتصاد، كما يفعل معظم علماء الاقتصاد، بل ينبغي اعتبار النظام البيئي النظام الأعلى والاقتصاد النظام التابع له. أما البعد الاقتصادي، فهو الجزء المفصلي في نطاق ما يتضمّن من إعادة تنظيم للحياة اليوميّة وإعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات أي في كل دوائر الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. والمحور الأساسي هو رفض آليات السوق في تحديد الأسعار والانطلاق من الأسعار الحقيقيّة، فعلى الإنتاج استعمال المواد القابلة لإعادة التكوّن، وعلى التوزيع أن لا يثقل كاهل النظم الإيكولوجيّة، وعلى الاستهلاك أن لا يبقى كعمليّة تدمير للمنتوجات، فلا شيء يزول

ولا شيء يضيع، كل شيء يصبح مصدر ثروة"[1]. وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة:

أولاً: النمو الاقتصادي والعدالة، إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملاً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.

ثانياً: حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية.

ثالثاً: التنمية الاجتماعية، حيث أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء. وعند العناية بهذه الاحتياجات، على المجتمع العالمي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم[2]. وعليه، فقد أكد التقرير، الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة. وأشار إلى عدم إمكان تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

أولا: البعد الاجتماعي

مع استمرار قوى العولمة الفائقة السرعة في نقل البضائع والمعلومات والنقود عبر الحدود بسرعة متزايدة يومًا بعد يوم، واستمرارها أيضًا في تحقيق فوائد لا تبرح تتعاظم لمن هم داخل دائرتها، هناك إدراك متزايد أن قطار الرخاء هذا يفوت معظم

(1)- ريمون حداد، مرجع سابق، ص 5.

(2)- راجع تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص 4- 8. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول العام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النروج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي من دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

سكان العالم. والواقع أن معظم فوائد العولمة لا تصل إلى أكثر من نصف سكان العالم، أي 3 مليارات شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. ولا يزال هناك ما يربو على مليار شخص يعيشون في حالة من الفقر المدقع، وملايين الأشخاص الذين يعيشون بلا عمل، وعدد متزايد من المجتمعات تتصدّع تحت وطأة ضغوط عنصرية أو عرقية أو اجتماعية. وقد اتسعت الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه، في الوقت الذي هدّدت الأزمات المالية في آسيا والمحيط الهادئ بطمس ما تحقّق طوال سنوات من النمو والتحسن.

وإذا كانت العولمة قوّة إيجابية تحسّن مستويات معيشة الكثيرين وتتيح المزيد من الفرص، يقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان أنه "لا تكون العولمة بالنسبة إلى الكثيرين عاملاً يؤدي إلى التقدّم، بل قوة مسببة للاضطراب، تشبه الإعصار في قدراته على حصد الأرواح وتضييع الوظائف وهدم التقاليد. وهناك ما يدفع الكثيرين إلى مقاومة تلك العملية والاحتماء فيما هو محلي. وقد تكون العولمة مؤدية إلى مزيد من عدم المساواة. وقد تكون أيضاً مسبّبة لاضطراب التقاليد الثقافية وزيادة ما لدينا من إحساس بعدم الاهتداء الروحي". وتعتبر معظم البلدان النامية السرعة المتزايدة باستمرار والتي تحدث بها العولمة، بما تتركه من آثار بالغة في قرارات كل البلدان تقريباً السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أكبر عقبة تمنعها من تحقيق التقدّم الاجتماعي. وقد أثار منتقدو العولمة اعتراضات مؤداها أن النظام التجاري العالمي الجديد يلحق أضراراً بالغة بالبيئة وحقوق العمال والمصالح المحلية وفوق كل ذلك لا يلبي احتياجات السكان[1].

وفي ظل أجواء يسودها الإحساس المتزايد بعدم الأمان في عصر الاقتصاد العالمي الجديد، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، الدانمرك، العام 1995، والموضوع الأساس هو "وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية"، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسة. وقد انتهى مؤتمر القمة، الذي حضره ممثلو 186 بلداً منهم

(1)-Charles Albert Michalet ,Qu'est-ce que la Mondialisation , Edition La Découverte, Paris, 2002, p. 54-58 .

117 رئيس دولة أو حكومة، إلى اتفاق مهم تعهدت البلدان بموجبه العمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية. فقد اتفقت البلدان على إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمّن التزامات قطعية بالعمل بمزيد من الجد من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة. كما اتفقت البلدان على برنامج عمل من مئة فقرة يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الناس في كل مكان. أما أهمية هذا المؤتمر فتجلّت في تركيزه على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحاً بالنسبة إلى الأفراد أي سبل المعيشة، والدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي. وعن طريق تحديد الأولويات، رفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي، ونبّه أيضاً المؤسسات المالية الرئيسة في العالم، إلى أن جميع الخطط الاقتصادية يجب أن تعترف بآثارها الاجتماعية[1]. وتتمثل التزامات التنمية الاجتماعية بما يلي:

- القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد.
- دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة.
- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.
- تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.
- الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا البلدان الأقل نمواً.
- كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.
- تهيئة "بيئة إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية".
- تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
- تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة[2].

وعلى الرغم من أن النتيجة التي خلص إليها مؤتمر كوبنهاغن ليست ملزمة قانوناً لأي بلد، فإن لها وزناً أدبياً وسياسياً، ولاسيما أنها تمثل اتفاقاً تم التوصل إليه

(1)- راجع تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمرك، 6 -12 آذار 1995، ص 5-12.
(2)- راجع تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ص 13-30.

بين عدد كبير جداً من زعماء العالم. وتوافق الآراء العالمي هذا له فائدته في نظر البلدان، لأن بإمكانه أن يساعد على وضع معايير وأهداف للتنمية الاجتماعية معترف بها عالمياً. وعلى الرغم من أن للبلدان انطباعاً عاماً مؤداه أن الأهداف والأرقام المستهدفة التي حددت في كوبنهاغن ستكون صعبة التحقيق، فإن معظم الدول لا تزال تؤكد أنها ملتزمة السعي إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وقد شكّلت معظم المؤتمرات الدولية التي تلت إعلان كوبنهاغن فرصة لحمل الحكومات على وضع قواعد ومعايير للتنمية الاجتماعية يهتدى بها في الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية الرئيسة الأخرى، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكل بلد مسؤول عن وضع جدول الأعمال الاجتماعي المحلي الخاص به.

وقد حاولت هيئات الناخبين في عدد من البلدان، منذ انعقاد مؤتمر القمة، أن تصل إلى التوازن الصحيح بين أن يكون هناك تدخل حكومي أقل وضرائب أقل وكفاءة أكبر، وأن تكون هناك حكومة تعمل على تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية. وفي كثير من البلدان النامية، انصب الكفاح على إيجاد الموارد من أجل جدول الأعمال الاجتماعي من دون تعريض الإصلاحات الاقتصادية للخطر.

المحاضرة الثامنة: البعد الاقتصادي

قبل الدخول في مفاهيم التنمية الاقتصادية، لا بد من توضيح بعض التعابير. إن النمو يحدث تلقائياً، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير .وتتفق أغلبية الاقتصاديين على أن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وعلى نحو طبيعي ومن دون فعل أو تأثيرات مسبقة. بينما تشمل التنمية لدى جميع الاقتصاديين النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات والعادات. وبالتالي، فإن كلاً من التنمية والنمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية. فالتنمية تتضمن، بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر، إجراء

تغييرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وفنونه، وغالباً ما يكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وعلى هذا الأساس، فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب، وإنما أيضاً إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة[1]. بمعنى آخر، هناك اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيرها من مصطلحات النمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي، هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي في إبان فترة زمنية معينة عادة تكون عاماً. كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي في إبان فترة محدودة من دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية. في حين أن التنمية الاقتصادية تعدّ عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي في غضون فترة زمنية طويلة نسبياً. ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتتزايد قدرات الاقتصاد القومي. يصاحب ذلك تغيرات بنيانية، تتمثل بزيادة التراكم الرأسمالي، وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية، بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل. فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة.

وتعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج. ووفق هذا التعريف، فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

- الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضاً الثقافي والسياسي والاجتماعي.
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.

(1)-Burgnmeir Beat“ ,Economie du developpement durable ,Bruxelles, Paris, Debock, 2004, p. 72-82 .

ـــ ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

وقد دلت التجارب والدراسات المختلفة على نظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أن رأس المال يعدّ أحد أهم العناصر اللازمة توافرها لتحقيق القدر من التنمية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية العناصر الأخرى[1]. والجدير بالذكر أن لقضية التنمية الاقتصادية بعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي. وهي تعدّ هدفًا تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع، على المدى البعيد، التوظف الكامل من دون حدوث تضخم أو انكماش. والهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفق معايير صحية وتعليمية واجتماعية وكل ما يجعل منه إنسانًا صالحًا مساهمًا في تقدم وطنه. إنها تهدف إلى رفاهية الإنسان، فهو وسيلتها وغايتها لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية.

أ- أهداف التنمية الاقتصادية

تتمثّل أهداف التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية، مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاع الصناعة والتجارة. وتلك الأهداف هي، في واقع الأمر، بمنزلة علاج للمشكلات الناتجـــة من الخصائص الأساسية التي تتمثل باقتصاديات الدول الفقيرة التي تعدّ دولاً منتجة للمواد الاولية وبعضها قابل للنفاد. هذه البلدان تواجه ضغوطًا سكانية وارتفاعًا في معدلات المواليد، وتمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظرًا إلى ضعف الاستثمارات وخصوصاً بالبنية التحتية، إضافة إلى العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدّخرات، وميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها، ما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية. كما أنها تعاني الخلل البنائي لأفراد المجتمع، من حيث انخفاض مستوى المدخول، وسوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية، وضعف الإنتاجية وانتشار

(1)-Brown Lester Russell ,Eco-Economie, une autre Economie est possible ,Seuil, Paris, 2003, p. 122-132 .

الفساد الإداري، وعدم الشفافية، واختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار، ثم الطغيان السلطوي والاستبداد.

ب ــ تمويل التنمية

لا شك في أن تمويل التنمية قضية مجتمعية، وإن كان النصيب الأكبر في تحمل عبئها يقع على عاتق الدول. فإن كان على الأفراد والمؤسسات أدوار يضطلعون بها وواجبات يلتزمونها، فإن الدول، بما تملك من سلطات، تستطيع من خلال أطرها التشريعية وأدوات الإلزام بها أن تنسّق بين الأدوار والمستويات. وقد يثار تساؤل عما هي مسؤوليات المواطنين في قضية التنمية؟ نظرياً، على الفرد، في ظل العدالة المجتمعية أن يعمل بأمانة وكفاءة، بالقدر الذي يزيد من الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى فائدة للاقتصاد القومي تتمثل بزيادة في المدّخرات التي تجد طريقها إلى قنوات الاستثمار. أما دور الدولة في التنمية، فهو مهم بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات، وسنّ القوانين وسلامة تطبيقها، وحماية حقوق أفراد المجتمع منتجين كانوا أو مستهلكين، وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، وكيفية تعبئة المدّخرات وتوجيهها للاستثمارات، وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للإنطلاق، ما يضع على كاهلها العبء الأكبر في قضية التنمية. خلاصة القول، إن تمويل التنمية مسؤولية جماعية ويجب عدم النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها سياسة تقبل التأجيل، بل أنها ضرورة ملحة. ومن الناحية الاقتصادية، فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر هي: المدّخرات الوطنية، الاستثمارات الأجنبية، محاصيل الصادرات، الاقتراض (الدين الخارجي/ الدين الداخلي)، المنح والهبات الدوليّة[1].

ج – المدخرات الوطنية

يتفق معظم الاقتصاديين على أن تجميع رأس المال الحقيقي (الناتج من المدّخرات) هو أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية. ويقتضي ذلك زيادة في المدّخرات الوطنية، مع وجود نظام مالي وائتماني يمكّن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء بالاستثمار. ومن دون مدخرات حقيقية، قد تؤدي الزيادة النقدية إلى التضخم. ويقدر معدل الادخار القومي المطلوب بما يزيد عن 25٪ من إجمالي الدخل

(1)- ـ محمد زكي شافعي، *التنمية الاقتصادية*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص 122- 130.

(بلغت معدلات الادخار في كوريا الجنوبية 5,34٪، تايلاند 34٪، شيلي 6,28٪) ومن حيث أن جزءاً من المدخرات يجد طريقة إلى الاستثمار، فإن من الأهمية أن تسلك الحكومات طرقًا عادلة لزيادة المدّخرات من خلال زيادة الضرائب بعدالة ونزاهة، وألا تؤدي الزيادة في المدّخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الاقتصادية. كما يمكن أن يتم تجميع المدّخرات من خلال إصدار سندات حكومية.

د- الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات عامة وتكون من الحكومات، واستثمارات خاصة وتكون من القطاعات والشركات والمؤسسات الخاصة في البلدان. ويتمثل الاستثمار على المستوى القومي، بأوجه الإنفاق كافة التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو تحسين مستويات معيشة المواطنين. وبهذا المفهوم يكون للاستثمار هدفان: إقتصادي، ويتمثّل بتحقيق عائد مادي يستهدف منه المجتمع ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق بهدف رفع طاقات الدولة الإنتاجية، واجتماعي ويتمثل بتحقيق رفاهية المواطنين، ويكون ذلك من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والثقافة. فإن الدول تولي الاستثمار أهمية كبيرة وتقرر له أدواراً في سياستها الاقتصادية وفي الخطط التنموية. والمعرف أن الاستثمار عادة يعتمد على الادخار القومي (مدّخرات الأفراد والشركات والجهات الحكومية)، وتلجأ الدول إلى المدّخرات الأجنبية في حال عدم كفاية المدّخرات المحلية لتحقيق المعدلات المطلوبة من الاستثمار. وفي جميع الأحوال يتطلب أن يكون مناخ الاستثمار مناخاً ملائماً أو مشجعاً للمستثمر. وكلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذباً للاستثمار وبخاصة الاستثمار الأجنبي.

المحاضرة التاسعة: البعد الإيكولوجي

يكتسي موضوع التنمية، بمختلف مفاهيمه، أهمية بالغة على المستوى العالمي. وقد لوحظ في الفترة الأخيرة، إهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث

البشرية والبيئية المحتملة. فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحّر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية التي وردت في الفصل الاول، لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، إذ إن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية ينحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم. فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة[1]. العام 1980، أصدر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وشركاءه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية) وثيقة سميت الإستراتيجية العالمية *لصون الطبيعة*. وقد تضمنت بدايات لفكرة التنمية المستدامة، بمعنى التنمية التي تحافظ على العمليات البيئية العاملة في نظم الإنتاج المتجدد، أي التي تهيئ للنظم البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات، والقدرة المتصلة على العطاء، والتي تحافظ على ثراء الأنواع وثراء التنوع الوراثي في كل نوع[2]. العام 1987، تم، بموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وأشار التقرير ألا يكون الهم الأول تعظيم الإنتاج إلى أقصى حد، إنما يكون صون القدرة على الإنتاج في المدى الزمني الممتد[3].

تقوم التنمية المستدامة على ركائز ثلاث: الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الاجتماعية والكفاءة البيئية. تعتمد الأولى على الاستخدام الرشيد لثلاث حزم من الأدوات: الأدوات التقنية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات الاجتماعية، ويتوقف النجاح على الجمع المتوازن بين الحزم جميعاً. فالأدوات التقنية هي وسائل تحقيق هدف صون الموارد الطبيعية المتجددة، أي قدرتها على العطاء (الإنتاج) في مدى الزمان الممتد مع زيادة الغلّة في حدود هذه الضوابط، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بغية تمديد المدى الزمني لعطائها. يطرح هذا الأمر إعادة النظر في الأدوات والآلات التي تستخدم على مستوى الفرد. أما الأدوات الاقتصادية فهي ضوابط الأداء. وقد برزت فكرة "المحاسبة

(1)-See Report IUCN" ,The International Union for Conservation of Nature ,"Washington D.C, 1980, p. 14-20 .

(2)- راجع تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 8-10.

(3)- محمد عبد الفتاح القصاص، حين تنفصل التنمية عن العدالة الإجتماعية، مجلة بدائل، العدد الثامن، صيف 2007، ص 14- 15.

البيئية للموارد الطبيعية" إذ جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من العناصر المختزنة بالبيئة (حقول البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب الخامات) في حساب التكاليف. فمصر، كبلد زراعي، ترفض، مثلاً، إدراج مياه الري في حساب كلفة الزراعة. ومن جانبها تقوم الكفاءة الاجتماعية على مشاركة الناس مشاركة فاعلة في مراحل رسم سياسات التنمية، ووضع الخطط وتنفيذ المشاريع، وهذا هو جوهر الديموقراطية. إن حرمان الناس المشاركة يعفيهم من المسؤولية ويعطّل قدرتهم على الأداء، وهنا تبرز أهمية المنظمات الأهلية كأدوات لحشد المشاركة الجماهيرية. ويعدّ العدل الاجتماعي إحدى ركائز التنمية المستدامة التي ترفض الفقر والتفاوت البالغ بين الأغنياء والمدقعين، والمفهوم الأول للعدل الاجتماعي هو العدالة بين الأجيال. إن صون النظم البيئية المتجددة يحفظ للأراضي الزراعية والمراعي والغابات والمصايد قدرتها على الإنتاج المتواصل. وتحتاج الإدارة الرشيدة لموارد الفحم والبترول والغاز الطبيعي وخامات المعادن إلى الضبط الاجتماعي الذي يقاوم الإسراف. والمفهوم الثاني للعدل الاجتماعي هو العدل بين أهل الجيل الحاضر، ويفي باحتياجاته المشروعة[1].

وأشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو العام 1992 إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثّل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها. وتم التأكيد على هذا المعنى من خلال المبدأ الثالث حيث تم تعريف التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقّق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل"[2]

وبذلك تأكد أن عبارة "التنمية المستدامة" لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكّل الركائز للتنمية المستدامة. وإذا اعتبر أن هذه الركائز تمثل دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع تمثل رفاهية الإنسان. فكلما اقتربت هذه الدوائر بعضها من بعض،

(1)- ابراهيم سليمان مهنا، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة، دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 44، 2000، ص 22.

(2)-Voir le Rapport annuel de l'ONG ENDA Tiers Monde ,2009 Climat & Développement :Des espaces pour l'innovation, Dakar, Sénégal, 2009, p. 14-16 .

شريطة أن تكون متكاملة لا متناقضة، إزدادت منطقة التقاطع وكذلك رفاهية الإنسان. وبالتالي، يستشف بأن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية قد أدى إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة بغية تحقيق التنمية المستدامة، وتشكل الطاقة المتجددة إحدى وسائل حماية البيئة. التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر، من دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء بإحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ أصول أغراض النمو والتنمية الطبيعية في المستقبل. هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تُعنى بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي. هي التنمية التي تقوم أساساً على وضع حوافز تقلل من التلوّث، ومن حجم النفايات والمخلفات، ومن حجم استهلاك الطاقة الراهن، وتضع ضرائب تحدّ من الإسراف في استهلاك المياه والموارد الحيوية. تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم[1].

لذلك، إن حياة الإنسان ورفاهيته ترتبطان بصحة بيئته، ولا يمكن لأي مجتمع أن يستمرّ من دون الغابات، مصادر المياه النظيفة، الأراضي الخصبة ورؤوس الأموال البيئية كافة التي تزوّد الموارد وتمتص المخلفات التي ينتجها الإنسان. وفي هذا الإطار، تقدر منظمة الصحة العالمية أن نوعية البيئة السيئة تسبب 25% من جميع الأمراض التي يمكن الوقاية منها في العالم اليوم. وقد أصبح واضحاً في العقد الماضي أن الأمراض المتصلة بالبيئة تشكل تهديداً خطيراً ومباشراً لصحة الإنسان. وإن عدداً قليلاً من التدابير، التي يعد بعضها من المسلمات في العالم المتقدم النمو، أن يقطع شوطاً بعيداً نحو تحسين صحة المليارات من سكان العالم النامي. وتشمل هذه التدابير زيادة إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتوسيع نطاق التكنولوجيات الأساسية للتخلص من النفايات، وتحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية. إن واحداً من كل خمسة من البشر لا يستطيع الحصول على مياه الشرب المأمونة، أحد أبسط احتياجات الإنسان، وفي الوقت نفسه، يزداد الضغط الواقع على موارد المياه

(1)- راجع تقرير منظمة الصحة العالمية، جنيف،2002، ص 22-26.

ازدياداً مطرداً بفعل زيادة الطلب البشري وغيره من الاستخدامات المتنافسة للمياه. ويستلزم حل هذه المشكلة المزدوجة زيادة الاستثمارات المالية، ويتطلب حلولاً تكنولوجية ابتكارية من القطاعين العام والخاص[1].

وعلى الرغم من علاقة الإنسان الوثيقة ببيئته، فإنه غالباً ما يغفل حالة التدهور واستغلال تلك البيئة. ولعل اضمحلال مناطق صيد الأسماك، وفقدان الغطاء النباتي، واستمرار تراكم الملوثات والمخلفات تمثل بعض الأمثلة الواضحة على ذلك. وفي عالم ترتفع فيه مستويات الحياة ويزداد تعداد السكان، فإن تحدّي القرن الحادي والعشرين يكون في الإجابة عن السؤال الآتي كيف يعيش السكان ضمن نطاق قدرة كوكب الأرض وإمكاناته؟ يجب أن يقدم المجتمع الدولي إحصاءً بما يمكن كوكب الأرض أن يقدمه مقارنة بما يؤخذ منه بالفعل. ولكي يتم ذلك، هناك حاجة إلى أدوات قادرة على متابعة حركة البضائع والخدمات البيئية في الأنظمة البيئية والاقتصاديات الإنسانية، تماماً كمتابعة لحركة المال في الأسواق الاقتصادية. إن هذه الأداة المحاسبية هي في الواقع ما يسمى بـــ "البصمة البيئية"[2] وبالتالي، تتأثر معدلات التنمية المستدامة بمجموعة من العوامل:

أ ــ مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية

إن تطبيق نظام إدارة بيئية فعّال (Sufficient Environmental Management System) يعمل على الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمرافق والوحدات الخدمية. ويعمل أيضاً على زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة، وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه عن طريق أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة. ويقوم نظام الإدارة البيئية على إعداد سياسة بيئية تهدف إلى تعديل نظام التعامل مع الخامات والموارد الطبيعية. وهذه السياسة تؤدي إلى الحد من استخدام تلك الموارد لتخفيض حجم الملوثات الضارة، أو لاستبدال أنواع معينة من المواد والطاقة بأنواع أخرى منها، واستخدام المواد والخامات والطاقة في تصنيع المنتوجات الأكثر ارتباطاً بأهداف التنمية المستدامة.

(1)- راجع تقرير الصندوق العالمي لحماية الطبيعةWWF، 24 تشرين الأول 2006، ص 24- 25.
(2)- أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007، ص 18- 20.

ب- التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

من أهم السمات الاقتصادية السائدة في دول العالم محدودية الموارد المتجددة وغير المتجددة، ما يؤدي إلى ضرورة البحث عن أساليب ملائمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. وهذا يعني، عدم زيادة معدلات استهلاك الموارد البترولية بمعدلات تتساوى أو تزيد عن معدلات الاحتياجات من هذه الموارد خلال الفترات أو السنوات التالية[1]. (Optimal Allocation and Using the Available Resource)

انطلاقًا مما تشكّل العولمة النيوليبرالية، التي تقوم على استهلاك المواد غير القابلة للتجدّد بوتيرة لا تكترث باحتياجات الأجيال المقبلة، من خطر على مبادئ التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئيّة وحقوق الإنسان)الحق في التعلم والحق في صحة سليمة والحق في بيئة نظيفة (، أصبحت مسألة التنمية البشرية من أولويات اهتمامات المجتمع العالمي، لأن انعدام التنمية يشكّل تهديداً للأمن والسلم الدوليين.

المحاضرة العاشرة: خصائص التنمية المستدامة

إنّ الخصائص التي تشكل المحور الأساسي للتنمية المستدامة تستمد من مضمونها وتتمثل في :

- التركيز على الإنسان .
- السعي إلى تحقيق العدالة بين الأجيال .
- إدماج البيئة في القرارات الاستراتيجية .
- ضمان الاستخدام الدائم للموارد الطبيعية .

لقد تمت الإشارة إلى هذه الخصائص ضمن مبادئ أساسية في إعلان "ريو" وكذا في نصوص دولية أخرى، كما تم النص عليها أيضا في تقرير اللجنة العالمية

(1)- كوفي أنان،التنمية البشرية المستدامة، تقريرأعمال المنظمة السنوي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 8.

للبيئة والتنمية " مستقبلنا للجميع "، حيث نص على أنّ هناك " وضعا جديدا يفرض نفسه وبمقتضاه يجب على كل الأمم أن تستهدف نوعا من التنمية يتضح فيها الإنتاج والمحافظة على الموارد، و يشترك فيه الاثنان بسياسة تسمح للأشخاص بالعيش الحسن، و بالوصول العادل إلى الموارد " .

أولا: التركيز على الإنسان

أشار إلى هذه الخاصية المبدأ الأول من إعلان "ريو"، و الذي ينص على أنه :

" يدخل الجنس البشري في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، و له الحق في أن يحيا حياة صحية و منتجة بما ينسجم مع الطبيعة ".

فالأفراد هم الوسيلة و هم المستنفعون، وهم أيضا الضحايا لجميع الأنشطة الإنمائية، وهم المعتدون على الطبيعة، لذا يعتبر اشتراكهم أو مساهمتهم النشيطة والصحيحة في عملية التنمية هو العامل الرئيسي لنجاح التنمية.

فإذا لم توضع في مقدمة اهتمامات التنمية ضرورة مواصلة و تحسين رفاهية الأفراد فسوف تكون البرامج البيئية عديمة الجدوى.

تقوم التنمية المستدامة على مشاركة الإنسان في المسار التنموي، وذلك بإعلام المواطنين على المستوى المحلي لدى إعداد و تنفيذ البرامج التنموية، و ذلك ما يقضي به المبدأ العاشر من إعلان " ريو "، حيث ينص على أنه :

" تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى ذي الصلة و تتوفر لكل فرد فرصة مناسبة على الصعيد الوطني للوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة بشأن البيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد و الأنشطة الخطرة في مجتمعاتهم، و فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار، و تقوم الدول بتيسير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع ..." .

فعند التصدي لمشاكل البيئة تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك في ذلك المواطنون على المستوى المحلي، و كان هذا معروفا طوال أعوام عديدة

بالنسبة للبرامج الريفية، وأصبح الآن واضحا أيضا في الجهود المبذولة لمعالجة التلوث والنفايات في المناطق الحضرية.

و مثل هذه المشاركة ضرورية لأسباب هي :

ــ لأنّ المواطنين المحليين يكونون غالبا أكثر قدرة من الموظفين الحكوميين على تحديد الأولويات .

ــ لأنّ أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون غالبا حلولا مردودة التكلفة غير متاحة للحكومات.

ــ لأنّ دوافع والتزامات المجتمعات المحلية هي التي تحفز غالبا على مراقبة مشروعات البيئة، إلى غاية الانتهاء من تنفيذها تماما، وهذا يصدق بوجه خاص مثلا فيما يخص المحافظة على التربة و مشروعات إعادة التشجير، مثلما حدث في شمال شرق البرازيل خلال الثمانينات، أو برامج إدارة التربة القائمة على أساس المجتمع المحلي في إقليم الساحل الإفريقي خلال السبعينات، فذلك يؤكد أنّ البرامج تكون أكثر نجاحا إذا هي نفذت مع المستفيدين و ليس من أجلهم .

ــ لأنّ مشاركتهم يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغير، إذ أنّ معظم الإصلاحات البيئية يعارضها من استفادوا من حق ممارسة التلوث والإتلاف دون عقاب.

ثانيا: السعي إلى تحقيق العدالة بين الأجيال

أشار إلى هذه الخاصية المبدأ الثالث من إعلان " ريو" الذي يقضي بأنه :

" يتوجب إعمال الحق في التنمية بشكل يرضي بصورة عادلة الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة و القادمة ".

وبالتالي يجب أن تكون العدالة في دفعة واحدة فيما بين الأجيال الحاضرة، وكذا ما بين الأجيال الحاضرة والقادمة، وذلك ما نجده في المبدأ السابع من نفس الإعلان الذي ينص على أنه:

" تتعاون الدول، بروح من المشاركة العالمية، في حفظ وحماية واسترداد صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض، وبالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة و إن كانت متباينة ...".

وهذا التمييز أو الفرق بين مسؤوليات الدول يمكن اعتباره صياغة أخرى للعدالة ونفس الشيء بالنسبة للمبدأ الحادي عشر من إعلان "ريو" الذي يحث كل دولة على إصدار تشريعات فعالة من أجل حماية البيئة، غير أنّ هذا المبدأ يقر بأنّ القواعد الدولية لا يمكن أن تفرض كلفة اقتصادية واجتماعية غير مبررة لاسيما على الدول النامية.

و نجد أيضا إعلان المبادئ حول الاتفاق العالمي لتسيير وحماية الاستخدام الإيكولوجي الدائم لكل أنواع الغابات « Déclaration de Principes non juridiquement contraignante, mais faisant autorité pour un consensus mondial sur la gestion , la conservation et l'exploitation écologiquement viable de tous les types de forêts »

المعتمد بـــ" ريو دي جانيرو" في1992/06/04 يشير في الجزء الخاص بالمبادئ الأساسية (b/1) بأنّ السعر الهامشي الإجمالي لتحقيق المنافع المرتبطة بالحماية والاستخدام الإيكولوجي المستمر للغابات يتطلب تعاونا دوليا قويا و فعالا، ويجب أن تقسم بعدالة من طرف المجموعة الدولية.

و هناك اتفاقات دولية كثيرة تتمتع بالقوة الإلزامية مقارنة بالإعلانات، خاصة بالنسبة للدول الأطراف و التي تلجأ صراحة إلى النص على العدالة منها :

ـــ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغيير المناخ، التي تم التوقيع عليها بتاريخ 1992/05/09، و دخلت حيز النفاذ بتاريخ 1994/03/21، و ذلك في المادة 1/3 التي تتعلق بالمبادئ تؤكد على أنه :

" يتوجب على الأطراف أن تحمي النظام المناخي لمنفعة الأجيال البشرية الحاضرة والقادمة، على أساس العدالة، ووفقا لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة وقدرات كل منها ...".

و تنص المادة الأولى من الاتفاقية حول التنوع البيولوجي التي تم التوقيع عليها بتاريخ 1992/06/05، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 1993/12/29 :

" تتمثل أهداف هذه الاتفاقية التي من المقرر السعي من أجل تحقيقها وفقا لأحكامها ذات الصلة في : صيانة التنوع البيولوجـــي واستخدام عناصره على نحو قابل للاستمرار، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية عن طريق إجراءات منها الحصول على الموارد الجينية بطرق ملائمة، ونقل التكنولوجيا الملائمة ذات الصلة، مع مراعاة كافة الحقوق من هذه الموارد والتكنولوجيا عن طريق التمويل المناسب ".

فمن أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي هو التقسيم العادل و المنصف للمنافع الناجمة عن استخدام الثروات و التنوع البيولوجي.

ثالثا: إدماج البيئة في القرارات الإستراتيجية

أشار إلى هذه الخاصية المبدأ الرابع من إعلان "ريو" الذي ينص على أنه :

" من أجل تحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، و لا يمكن النظر فيها بمعزل عنها ".

فبعد أن كانت تعني التنمية زيادة الدخل الوطني الخام، و قائمة على أسس تمس بالأنظمة الإيكولوجية ومستنزفة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، أصبحت اليوم تعني إدراج الانشغالات البيئية في العمليات التنموية لتفادي تبذير الموارد وضمان تواجدها على المدى الطويل.

إنّ إدماج التنمية المستدامة في كل القرارات الإستراتيجية العامة والخاصة هي مطلب أساسي لضمان حماية البيئة ويفرض ذلك عدة اعتبارات هي كالتالي :

1 ــ وضع مفهوم موحد شامل للبيئة التي لا تعطي أهمية وأولوية لعنصر على حساب عنصر آخر مثل الماء، الهواء، الأرض .

2 ــ الاهتمام بالوقاية و حل مشاكل التلوث بدلا من السعي إلى توفير أفضل بيئة .

3 ــ توحيد النصــوص القــانونية المطبقة من أجل حمايــة البيئة وإنشــاء أنظمــة إدارية خاصة بالتخطيط، مع تدعيم تنمية إيكولوجية دائمة سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو الدولي .

4 ــ تطبيق مبدأ الحيطة بأحسن الوسائل التقنية المتوفرة .

5 ــ منح الرخص بعد الأخذ في الاعتبار تأثير المواد والنشاطات الصناعية على المجالات الطبيعية الثلاثة.

رابعا : ضما الاستخدام الدائم للموارد الطبيعية.

لم تتم الإشارة إلى هذه الخاصية صراحة في إعلان "ريو"، لكن مع ذلك فالمبدأ السابع منه أكد على ضرورة أن تسود روح من المشاركة العالمية في عمليات حماية البيئة والمحافظة على أنظمة بيئة الأرض وتجديدها .

بالإضافة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي التي فسرت مفهوم الديمومة في مادتها الثانية بأنها تعني : " استخدام عناصر التنوع البيولوجي بأسلوب و معدل لا يؤديان على المدى البعيد إلى تناقص هذا التنوع ومن ثم صيانة قدرته على تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال القادمة".

فتضمن التنمية المستدامة حماية الموارد البيئية، لأنها ترتكز على التسيير العقلاني لها، وتتفادى تبذيرها لتضمن تواجدها على المدى الطويل، كما أنها تحترم نوعية الحياة وتحافظ على بقاء وسلامة الأنظمة الإيكولوجية وعلى التوازن الإيكولوجي.

من خلال ما سبق، نستنتج أنّ التنمية المستدامة من أهم المفاهيم الجديدة في منظور حقوق الإنسان والشعوب، مادام أنها تسعى إلى ضمان حق الأجيال في حاضرها ومستقبلها في تنمية دائمة ورشيدة و بيئة سليمة، وأصبح هذا المفهوم مكرس قانونا على المستويين الدولي والداخلي معا .